

Distr.: General
31 January 2005

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى
مفتوح العضوية المعني بخطة استراتيجية
حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات
الدورة الثالثة
بالي، إندونيسيا، 2 - 4 كانون الأول/ديسمبر
2004

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية بشأن أعمال دورته الثالثة

أولا - مقدمة

1 - وفقا لمقرر الدورة الاستثنائية 1/8 لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمد في جيجو بجمهورية كوريا في 31 آذار/ مارس 2004، عقدت الدورة الثالثة للفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح العضوية المعني بخطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في بالي بإندونيسيا في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2004.

ثانيا- افتتاح الدورة

2 - افتتحت الدورة في الساعة 10:15 صباح الخميس 2 كانون الأول/ديسمبر 2004 .

3- وصف السيد أركادو نتاغازوا (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيس الفريق العامل الحكومي الدولي، متكلما في افتتاح الدورة، بالي بأنها مكان للاجتماع يساعد على القيام بمداومات مثمرة ونتائج ناجحة. وقال إن هذه الدورة ستكون آخر دورة تعقد قبل الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير 2005،

280205

K0580373

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

والتي يؤمل أن يتم فيها تقديم واعتماد مشروع نص يكون موضع اتفاق مشترك. وسوف تقدم وتعتمد خطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأوضح بأن المقصود من اقتراحات الرئيس، والتي جاءت نتيجة لمناقشات غير رسمية عقدت فيما بين الدورات وترد في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/3/3، أن تيسر المناقشات بشأن مجموعة النصوص الواردة في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/3/2. ودعا إلى اتباع نهج تشاركي ملزم إزاء المناقشات حيث أن ذلك هو الطريق الوحيد الذي يكفل ختاماً ناجحاً للعملية.

4 - قام بإلقاء بيانات في افتتاح الدورة كل من: السيد سوسانتو سوتويو، المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية والإنمائية المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية في إندونيسيا، والسيد شفقت كاكاخيل نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد راتشمت وتويلار وزير الدولة للبيئة في إندونيسيا.

5 - أعرب السيد سوتويو عن ترحيب حار بالجميع، كما أعرب عن تقديره الخالص لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيمه هذا الاجتماع. وأعرب عن أمله في أن يفضي الزخم الذي ولدته القمة العالمية للتنمية المستدامة إلى صياغة خطة استراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وقال إن من الملائم أن يعقد الاجتماع في بالي، التي يعتنق فيها على نطاق واسع مفهوم *tri hita karana*، الذي شرحه بأنه يبرز التوازن والانسجام بين الله جل جلاله والبشر والطبيعة. وأشار إلى أن من شأن التمثيل رفيع المستوى للكثير من البلدان أن يفضي إلى مناقشات بناءة ونتائج مثمرة.

6 - وأشار السيد كاكاخيل في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ستشكل دعامة رئيسية في عملية نظم الإدارة البيئية الدولية التي اعتمدها مجلس الإدارة في كارتاخينا في عام 2002 وصدقت عليها القمة العالمية للتنمية المستدامة، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى قيام جميع الفعاليات بتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة. وقد أقر مجلس الإدارة في مقرر دورته الاستثنائية 1/7 بالحاجة إلى تجاوز النهج المخصصة، ووافق على الحاجة إلى نهج يتصف بقدر أكبر من الاستراتيجية يمثل دعامتي بناء القدرات والتدريب، والتنسيق على الصعيد الوطني؛ كما دعا إلى تنمية سبل حصول البلدان على الدعم المالي والتكنولوجي والتقني وإلى تنسيق دولي أفضل في تنفيذ التنمية المستدامة. إن العمل الخاص ببلورة الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة يتصف بأنه عملية تصاعدية لتقييم الحاجات على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، تم فيها من خلال المشاورات التي اضطلع بها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا، ووسط وشرق أوروبا تحديد أولويات إقليمية واضحة. كما جاءت مدخلات من منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل فريق الإدارة البيئية وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وأشار، في هذا السياق، إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيوقعان قريباً على مذكرة تفاهم لتدعيم تعاونهما. وختاماً، أعرب عن أمله في أن تعم روح جزيرة بالي، التي عقد فيها الاجتماع التحضيري النهائي لقمة جوهانسبرغ، مداولات الفريق.

7 - حيا السيد ويتويلار الدورة بلغة بالي - *Om Swastiatu* - وأعرب عن ترحيبه الحار بالجميع. وقال إنه يعتقد بأن المجتمع الدولي قام منذ قمة جوهانسبرغ واعتماد خطة تنفيذها ببث الحيوية في التزامه السياسي بإنجاز أهداف وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها. وتستحق البلدان الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلسه التنفيذي الثناء لمبادراتها بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، والتي من شأنها أن تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من استحداث أنشطة استراتيجية ومركزة ومنسقة وذات دوافع قطرية تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إنجاز التنمية المستدامة.

8 - وقد بقيت حكومة إندونيسيا الجديدة ملتزمة بالتنمية المستدامة، وبخاصة على النحو المبين في خطة تنفيذ قمة جوهانسبرج والأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية. وقد صادقت إندونيسيا مؤخراً على بروتوكول كيوتو وبروتوكول كارتاخينا، ويسرها أن ترحب بالفريق العامل الحكومي الدولي.

9 - ثم أبرز بعد ذلك بعض النقاط الرئيسية التي تحتاج لأخذها في الحسبان. فأولاً ما يتعلق بأهمية فهم الاحتياجات المختلفة للبلدان المتلقية. وأن المبادرات الماضية غالباً ما كانت تدفعها مصالح جانب الإمدادات مما أسفر عن نقص الملكية في التكنولوجيا المنقولة. ولم يكن يتم في الغالب تناول المشاكل البيئية المحلية في برامج نقل التكنولوجيا ولا تناول الحاجة إلى تطوير القدرات المحلية اللازمة للإبداع. ثانياً الحاجة إلى آلية مالية تراعي وفورات الحجم والرفع المالي. وثالثاً أهمية إدراج الأهداف الملموسة القابلة للقياس. ورابعاً الحاجة إلى تناول الجانب المؤسسي من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات على المستويين الحكومي الدولي والقطري.

10 - وأشار إلى أن أي تعارض محتمل معين في المصالح يمكن أن يعوق تنفيذ الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. مثلما تمثل القوة التكنولوجية لبلد ميزتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، وأن البلدان المانحة يتوجب عليها لذلك الاختيار بين التنافس والتعاون. وأن إمكانيات حصول جميع البلدان على التكنولوجيا في مجال البيئة بصورة متساوية لا يفيد فقط البلدان المتلقية، وإنما يفيد كذلك البلدان المانحة والأسرة العالمية ككل.

ثالثاً - مسائل تنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال

11- أقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/3/1:

1 - افتتاح الدورة.

2 - تنظيم العمل:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

3 - إعداد مشروع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

4 - مسائل أخرى.

5 - اختتام الدورة.

باء - الحضور

12- وبعثت الدول التالية بممثلين لها في الدورة: أرمينيا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بوتان، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، أثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، غينيا - بيساو، هندوراس، الهند، أندونيسيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، الجماهيرية العربية الليبية، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، هولندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، فييت نام، زامبيا وزمبابوي.

13- أرسلت الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة، ووحدات الأمانات، والبرامج والوكالات المتخصصة بممثلين: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، معهد جامعة الأمم المتحدة للدراسات العليا، البنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

14- وبعثت المنظمات الحكومية الدولية التالية بممثلين: المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا، لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، اللجنة الأوروبية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL).

15- وبعثت المنظمات غير الحكومية الدولية بممثلين: معهد البحوث والتثقيف البيئي أيكو آسيا، بيئة المرأة والصحة والصندوق العالمي للطبيعة.

جيم - تنظيم العمل

16- قرر الفريق العامل، استمرارا للإجراء الذي اتبعه في دورتيه السابقتين، توزيع عمله على الفريقين العاملين الفرعيين القائمين.

رابعا - إعداد خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

17- لدى تقديم هذا البند، أعطت الرئيسة الكلمة لمديري الفريقين العاملين الفرعيين للإبلاغ عن نتائج المناقشات غير الرسمية التي جرت في اليوم السابق.

18- أشار مدير جلسات الفريق العامل الفرعي الأول السيد باخر اسادي (جمهورية إيران الإسلامية) إلى أن ضيق الوقت قد حال دون إجراء استعراض مفصل للمقترحات أمام الفريق إلا أن الرغبة في التوصل إلى اتفاق بشأن النصوص المجمعة في الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/3/2 كانت واضحة.

19- وذكرت مديرة جلسات الفريق العامل الفرعي الثاني السيدة ادون ايدهايم (النرويج) أن الفريق قد توصل إلى اتفاق بشأن النص الذي سيستخدم كأساس لمناقشاته الأولية، وأن كل الدلائل تشير إلى تحقيق تقدم كبير.

20- وطلبت الرئيسة من المجموعات الإقليمية تقديم تقرير عن نتائج مشاوراتها. فتحدث ممثل تايلند، نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادي فقال إنه يمكن تحديد خمسة تجمعات فرعية مختلفة في ذلك الإقليم، وأنها اتفقت على أن تضع كل مجموعة خططها الخاصة. وفيما يتعلق ببناء القدرات رؤي ضرورة معالجتها لغرض محدد مع التركيز بصفة خاصة على التنفيذ. ويتعين أن يشجع الدعم التكنولوجي التدابير المبتكرة الذاتية الأهمية مع توضيح مستوى المشاركة. واقترح أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مع تجنب الازدواجية حيثما يكون ذلك ضروريا، وأن تقدم الخدمات التي يكون أصحاب الشأن مستعدين فيها للسداد. ويمكن أن يستخدم بروتوكول مونتريال كنموذج للدعم المالي. كما أبرزت العديد من القضايا مثل استخدام معارف السكان الأصليين، ودور النساء، والتمويل المبتكر للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ووقف الانبعاثات والدور الهام للتعليم، وهي العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى إعداد الخطة الاستراتيجية.

21- وبناء على دعوة من الرئيسة، تحدث ممثل ساموا نيابة عن إقليم المحيط الهادي الفرعي فعرض موقف الإقليم الفرعي الذي ينتمي له. وأيد الموقف الذي عرضه ممثل تايلند وأشار إلى أنه على الرغم مما تحقق من تقدم في بناء القدرات والدعم التكنولوجي، ما زالت هناك فجوة واسعة بين الاحتياجات والإنجازات الحقيقية. وأكد أن من الضروري أن تسفر الخطة الاستراتيجية عن نتائج تؤدي إلى تحسين حياة الناس.

22- وبناء على دعوة الرئيسة، تحدث نائب المدير التنفيذي بإيجاز عن الجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدراج وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات في المشاركة في عملية وضع الخطة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، استمع الفريق العامل الحكومي الدولي إلى تقرير موجز من ممثل فريق الإدارة البيئية ركز فيه على العمل الذي اضطلع به فريق الإدارة بشأن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية.

23- واستذكر ممثل فريق الإدارة البيئية في معرض حديثه عن نطاق النهج إزاء بناء القدرات والدعم التكنولوجي وتعريفهما، الخلاصة التي انتهى إليها الفريق والتي تبين الحاجة إلى نهج أكثر اتساقاً للاستجابة للطلب في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بطريقة استراتيجية أوسع نطاقاً. وقد لوحظ أنه على الرغم من وجود طائفة من الآليات داخل منظومة الأمم المتحدة تتعامل مع التعاون والتنسيق بشأن بناء القدرات في مجال البيئة، ما زالت هناك ثغرات وتداخلات تحتاج إلى معالجة. وكان فريق الإدارة البيئية يستكشف بالتوازي مع عملية الخطة الاستراتيجية، قيام تعاون أوسع نطاقاً بين الوكالات. ولتوضيح هذا التعاون، قدمت عروض بشأن الدراستين اللتين أجراهما البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث بشأن بناء القدرات في مجالات إدارة المواد الكيميائية والتنوع البيولوجي على التوالي.

24- وفي أعقاب هذه العروض، افتتحت الرئيسة باب النقاش لتقديم التعليقات العامة.

25- وأعرب ممثل مجموعة الـ 77 والصين وغانا عن تقديره للحكومة المضيفة للتسهيلات الممتازة التي قدمت للدورة ولأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبعد أن لاحظ أن ورقة الرئيسة تحتوي على إشارات مفيدة لمداورات الفريق العامل، قال إن النصوص المجمعة في شكلها الحالي تتطلب بعض التشذيب والتنقيح في بعض الأقسام. وحذر من إدخال أفكار جديدة حيث أنها يمكن أن تعوق التقدم في المناقشات. وتأمل المجموعة التي ينتمي إليها في أن يؤدي تنفيذ الخطة الاستراتيجية بعد اعتمادها إلى استعادة التوازن في نهج بناء القدرات والدعم التكنولوجي. غير أنه إذا أريد للخطة أن تحقق نتائج ملموسة، فسيتعين وضعها على أسس مالية سليمة. ولذا فإن الموارد المالية الجديدة والإضافية سوف تكون عنصراً حاسماً في نجاح تنفيذها. كما أن من المهم

لمنتديات البيئة الإقليمية أن تضطلع بدور في تحديد الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية الخاصة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

26- قام ممثل الاتحاد الأوروبي لدى تأكيده على الحاجة إلى بذل جهود أكثر تماسكا واتساقا من جانب هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال بناء القدرات، بإدراج عدد من العناصر التي ينبغي للخطة الاستراتيجية أن تبرزها. وقد ورد شرح ذلك في ورقة أعدها تحتوي على اقتراحات جديدة للفصلين 3 و4 من النص التجميعي، تضمنت المقترحات التالية: أن تتوافق الخطة الاستراتيجية مع، وأن تسهم، في تنفيذ جميع جوانب الإدارة البيئية الدولية التي ورد وصفها في مقرر مجلس الإدارة د.إ-1/7؛ أن تعزز أوجه التوافق النشاطي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وأن يتم تنفيذها على أساس الملكية وتحديد الاحتياجات والفجوات على المستوى الوطني من خلال اتباع النهج المتجهة من القاعدة إلى القمة؛ وأن توجه الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في مجال البيئة، وأن تعمل على تشجيع تدخل الاحتياجات من بناء القدرات في المجال البيئي في استراتيجيات الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وأن تشجع على إنشاء آلية غرفة تبادل المعلومات لتحقيق الكفاءة في إدارة ونشر المعلومات في شتى المؤسسات؛ وأن تبرز التعلم بين بلدان الجنوب والجنوب بوصفه عنصرا هاما؛ وأن تدعم العمليات الوطنية لصنع القرار لكي يتسنى منح الاستدامة البيئية الاعتبار الواجب في سياق التنافس على الموارد، وذلك بالاستفادة من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة، ومراجعة الممارسات المتبعة حاليا إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ على أن يتم تنفيذ الأنشطة الواردة في الخطة من جانب أولئك الذين لديهم مزايا نسبية؛ وأن تستفيد من التمويل الكافي والمستقر والذي يمكن التنبؤ به؛ وأن يخضع تنفيذ الخطة لأعمال الرصد؛ أن تبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه سلطة بيئية عالمية رائدة في إطار نهج على مدى نطاق المنظومة يرمي إلى تحسين الاتصال والتنسيق فيما بين مختلف القطاعات والمنظمات؛ وأن توضح الأدوار التي ينهض بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفريق الإدارة البيئية.

27- أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه كان يشعر بالتفاؤل في مستهل الأمر، بأن الفريق قد يوافق على الخطة الاستراتيجية في الدورة الحالية لرفع توصية بشأنها إلى مجلس الإدارة لكي يعتمدها في دورته الثالثة والعشرين. وأشار إلى ضرورة تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع هيئات أخرى وشدد على أن هدف الخطة الاستراتيجية هو لتعزيز إدراج بناء القدرات ودعم التكنولوجيا في صلب أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

28- وعاد الفريق العامل الحكومي الدولي إلى الاجتماع في جلسة عامة عند الساعة 3.30 بعد ظهر يوم الجمعة 3 كانون الأول/ديسمبر للاستماع إلى تقريرين مرحليين من الفريقين العاملين الفرعيين. ولوحظ أن روح التعاون ما زالت سائدة وأن تقدماً جيداً قد تحقق حتى الآن في كلا الفريقين العاملين الفرعيين.

29- ولاحظ السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الجو الإيجابي السائد، والتقدم المحرز خلال الدورة الحالية في تحضير الخطة الاستراتيجية، وأعلن أنه قد وقع لتوه خطاب نوايا لاتفاق تعاون بين البرنامج وحكومة إندونيسيا بهدف تيسير التعاون بين الجنوب – الجنوب.

30- وقد استأنفا الفريقان العاملان الفرعيان عملهما على الفور وذلك بعد إكمال ومواصلة مداولاتهما حتى بعد ظهر السبت، 4 كانون الأول/ديسمبر، والتي توصلتا فيها، من خلال اجتماعاتهما الخاصة، إلى الموافقة بالإجماع على نص مشروع الخطة.

31- وقد دعا الفريق العامل الحكومي الدولي إلى عقد جلسة عامة في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم السبت، 4 كانون الأول/ديسمبر، وأفاد مدير جلسات الفريقين العاملين الفرعيين أنه قد تمت الموافقة على نص مشروع الخطة من قبل المجموعات، كلا منها فيما يخصه. وبناء عليه، اعتمد الفريق العامل الحكومي الدولي بالإجماع الخطة الاستراتيجية، والتي سميت بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وقد تمت الموافقة على إحالتها إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الثالثة والعشرين.

32- وقد يوجد نص خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في مرفق التقرير الحالي.

خامسا- مسائل أخرى

33- لا توجد مسائل أخرى أثرت في الدورة،

سادسا- اختتام الاجتماع

34- وقد أعرب الممثلون، خلال الاجتماع الختامي للدورة، عن ارتياحهم لنتائج الفريق العامل الحكومي الدولي وأكدوا على أهمية تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية بعد أن اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الثالثة و العشرين. وقد أعرب عن ثناء خاص لرئيس الفريق العامل الحكومي الدولي عن إنجاز عمل الفريق العامل الحكومي الدولي بنجاح، كما أعرب عن الشكر إلى الممثلين أيضا للدعم التنظيمي وإلى حسن الضيافة من قبل الحكومة و الشعب الأندونيسي. وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة بين البلدين أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في تمام السادسة والرابع مساء السبت، 4 كانون الأول/ديسمبر 2004.

مشروع خطة استراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات

أولاً - المقدمة

1- تم الاعتراف بالحاجة إلى الدعم التكنولوجي وبناء القدرات ذات الصلة بالبيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 (27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972 و3436 (30) المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1975، وكذلك في جدول أعمال القرن 21 وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة.

2- كما أقر المقرر د.إ - 1/7 المؤرخ 15 شباط/فبراير 2002 لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، من ضمن أجزاء أخرى، الحاجة الملحة لوضع خطة إستراتيجية لتوفير الدعم التكنولوجي وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال. وقد تم وضع الخطة وفقاً للمقرر د.إ - 1/7 إستجابة لهذه الحاجة الملحة.

ثانياً - الأهداف

3- وتتمثل أهداف الخطة في الآتي:

(أ) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال، على جميع الأصعدة:

1' لتنفيذ الأهداف البرنامجية الموضوعة بواسطة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وذلك بالتوازي مع إستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للطلبات المقدمة من الحكومات للحصول على بناء قدرات مستهدف داخل ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

2' للمشاركة الكاملة في وضع سياسات بيئية دولية متماسكة؛

3' للإستجابة للإتفاقات الدولية وتنفيذ إلتزاماتها على الصعيد الوطني؛

4' لتحقيق أهدافها، وغاياتها ومراميها، علاوة على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية، وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة والإتفاقات الدولية

الرئيسية الأخرى، وبالتالي تعزز الإستدامة البيئية للتنمية في هذه البلدان؛

5' للإستخدام والحفاظ على القدرات أو التكنولوجيا التي يتم الحصول عليها من خلال التدريب، أو من خلال الجهود الأخرى لبناء القدرات بعد الإنتهاء من هذه الجهود؛

6' لإنشاء قدرات وطنية للبحوث، والرصد والتقييم لدعم المؤسسات الوطنية في جمع، وتحليل البيانات ورصد الإتجاهات البيئية وفي إنشاء البنية التحتية اللازمة للتطور العلمي والإدارة البيئية، وذلك من أجل كفاءة إستدامة جهود بناء القدرات؛

(ب) تقديم تدابير نظامية، ومستهدفة، وطويلة وقصيرة الأجل للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، مع الأخذ في الإعتبار الإتفاقات البيئية، وأن تستند إلى الأولويات والحاجات الوطنية أو الإقليمية؛

(ج) تقديم إطار لبناء القدرات يكفل المشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال في المفاوضات الخاصة بالإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(د) السعي من أجل التأكد من أن مبادئ الشفافية والمسؤولية المبنية على النهج التشاركي وعلى الملكية الوطنية الكاملة تراعى في كل الأنشطة؛

(هـ) دمج الإستراتيجيات الخاصة بالتنسيق الجنساني، علاوة على تعليم وتدريب المرأة، عند وضع السياسات ذات الصلة، وللنهوض بمشاركة المرأة في عملية صنع القرارات البيئية؛

(و) تمكين التعاون مع كل أصحاب المصلحة المعنيين وتقديم أساس لنهج شامل لإنشاء الشراكات، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ز) التأكيد على تحديد ونشر أفضل الممارسات وتقوية روح المبادرة والشراكات؛

(ح) تعزيز تقديم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، في نطاق ولايته، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال إستنادا إلى أفضل الممارسات سواء من داخل أو خارج برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال دمج الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في كل أنشطة برنامج للأمم المتحدة للبيئة؛

(ط) تعزيز التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع الأخذ في الإعتبار إستقلالية كل منها في إتخاذ القرارات، والهيئات الأخرى المشاركة في بناء القدرات البيئية. وتشمل هذه الهيئات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومرفق البيئة العالمية (GEF) على وجه الخصوص، وكذلك المانحين الثنائيين، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية أو المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والجامعات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛

(ي) النهوض بـ، وتيسير وتمويل، وإن أمكن الحصول على ودعم التقانات السليمة بيئياً والمهارات الخاصة بها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال.

ثالثاً- الإعتبارات الإستراتيجية

4- ومن المزمع أن تقوم الخطة بإعتبار أنها نهج حكومي دولي متفق عليه بتعزيز الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال، بما في ذلك تعظيم دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذا الغرض، إعتقاداً على المجالات التي أظهرت مميزات وخبرات مقارنة. وينبغي أن تراعي الخطة الأنشطة التي يتم القيام بها عبر منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك تلك الأنشطة التي تتم من خلال الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك التي تتم من خلال المؤسسات المالية الدولية واثركاء المعنيين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما ينبغي أن تراعي الأنشطة والبرامج التي يقوم شركاء آخرون، بما في ذلك البرامج الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن تدعم الخطة تحسين التنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات المستند إلى معلومات وإبلاغ يتسمان بالشفافية والمصادقية ومتسقة مع الأطر الموجودة مع تركيز خاص على الدور الذي يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام به في تعزيز الإستجابة الفعالة للحاجات المحددة. وفي هذا السياق، فإن الخطة:

(أ) تقدم الأساس لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ليقوم بدور أكثر أهمية في إطار فريق الأمم المتحدة الإنمائي. ولهذا الهدف، ينبغي تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، بما في ذلك على المستوى القطري؛

(ب) تقدم برنامجاً متماسكاً للتنسيق الداخلي وتبادل المعلومات داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأيضاً لتحقيق تنسيق أكبر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، علاوة على الشركاء وثيقي الصلة الآخرين؛

(ج) تقدم نهجا متماسكا لتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية المسؤولة عن الإدارة البيئية، وللنهوض بتنفيذ البرامج والخطط البيئية وزيادة مساهمة هذه المؤسسات للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر؛

(د) تنهض بتكامل المبادرات والبرامج البيئية المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتدعم وضع، وتعزيز وتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل البيئية الإقليمية ودون الإقليمية؛

(هـ) تقدم إستراتيجية فعالة لتعزيز الدعم التكنولوجي والتعاون وذلك بدعم خلق بيئية تمكينية للإبتكار والنقل من خلال تعزيز تعاون دولي يؤدي إلى الإبتكار وإستنباط، ونقل ونشر التقانات، مع حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشمل جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص. وينبغي التأكيد على تحديد ونشر أفضل الممارسات وتقوية روح المبادرة والشراكات؛

(و) تنهض بالكفاءة والفعالية في إستخدام الموارد المالية والبشرية من خلال تنسيق أفضل وتماسك أكبر، ومن خلال تنفيذ أكثر فعالية على كل المستويات والنهوض بنهج متكامل يسمح بالإستخدام الأمثل للموارد.

5- وعلاوة على ذلك، وكجزء من الإطار الأساسي للخطة:

(أ) ينبغي أن تعتمد الجهود على القدرات القائمة؛

(ب) ينبغي أن يكون للأنشطة التي تتم وفقا للخطة ملكية وطنية لضمان الحفاظ على القدرات المبنية؛

(ج) ينبغي مواءمة برامج بناء القدرات لكي تناسب كل بلد على حدة إستنادا إلى عملية سعودية لتقييم الحاجات؛

(د) يجب أن يتم تنسيق العمل، وربطه بالجهود القائمة بالفعل وكذلك يجب أن يتكامل العمل مع مبادرات التنمية المستدامة الأخرى بإستخدام آليات التنسيق القائمة، مثل فريق الإدارة البيئية، وفريق الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم؛

(هـ) ينبغي ألا يكون هناك إزدواجية مع العمل الذي تنهض به وتقوم به منظمات وبرامج أخرى.

6- وينبغي إعطاء دور كبير للترتيبات المؤسسية على المستوى الإقليمي وكذا المؤسسات الإقليمية في تنفيذ وإستعراض الخطة.

رابعاً- التنفيذ

7- تتبني الخطة على الأهداف المحددة في الفقرة 3 أعلاه.

8- وينبغي تحديد أهداف، وإستراتيجيات وأنشطة محددة من خلال نهج سعودي من القاعدة إلى القمة من أجل إبراز الحاجات الفعلية للبلدان والأقاليم. وينبغي تحديد العناصر ذات الصلة إستنادا إلى المدخلات المقدمة من الحكومات إستعراض الأولويات المنبثقة عن المنتديات الوزارية الإقليمية. كما يجب مراعاة آراء المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة، الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وتعتبر الملكية الوطنية أساسية، وتقدم الإمكانية لمواءمة برامج بناء القدرات والدعم التكنولوجي للحاجات المحددة التي تم تحديدها في الأولويات البيئية لكل بلد.

9- كما يجب تعزيز دور المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير تقديم الدعم الفعال لتنفيذ وإستعراض الخطة على مستوياتها الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية.

الف- الصعيد الوطني

10- نظرا للظروف المحددة والخاصة بالبلدان المختلفة المعنية، فإنه ينبغي تشجيع كل بلد لكي يحدد حاجاته من بناء القدرات والدعم التكنولوجي من أجل الوفاء بأولوياته البيئية. وكما تحدد في الفصل 34 من جدول أعمال القرن 21 والمعنون "نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات"، فإن التفاعلات السليمة بيئيا والحاجات من بناء القدرات الخاصة بها تشمل كما كبيرا من القضايا، والتي يمكن لكل بلد أن يحدد العناصر المناسبة لحاجاته لتحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد النظام المتعدد الأطراف الحكومات الوطنية على وضع ترتيبات عملية، مع الأخذ في الإعتبار التقييمات الذاتية الوطنية و، إن أمكن، تلك المشتركة بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تم إعدادها لتحويل الحاجات الخاصة بكل بلد إلى مجموعة من الأولويات الإستراتيجية ووسائل الإستجابة لها. ويعتبر التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية وأمانات الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مهما من أجل مواجهة الفعالة لهذا التحدي.

11- وستساعد الخطة في وضع إستجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للحاجات من بناء القدرات على الصعيد الوطني بشأن قضايا ذات صلة بولايتيه. وينبغي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تكون متممة للتدابير المتخذة بواسطة مرفق البيئة العالمية. وسيكون هناك تنسيق مع أنشطة بناء القدرات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما ورد في قدرات عام 2015، والمبادرة الجديدة لتطوير القدرات والتي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي أيضا تعزيز التعاون بشأن القضايا القطاعية مع الوكالات المتخصصة المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المعرفية والقطاع الخاص.

باء- الصعيد الإقليمي

12- ستكون الخطة متسقة مع الإستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية التي حددتها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (NEPAD)، ومبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتنمية المستدامة (ILAC) وعملية "البيئة من أجل أوروبا"، كما ستدعم تنفيذ تلك الأنشطة ذات الأولوية والمحددة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

13- وتستجيب الخطة للأبعاد الإقليمية التي تم التأكيد عليها في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. ومن ثم يمكنها أن تأخذ في إعتبارها الخبرات المكتسبة في مساعدة الحكومات على إعداد وصياغة خطة عمل المبادرة البيئية للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، ومبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتنمية المستدامة وبرنامج مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة (CAMRE) ودعم تنفيذها من خلال بناء القدرات. ويستند هذا النهج إلى الأشكال التالية:

(أ) تقديم الدعم لتنفيذ الإتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية والصكوك القانونية الأخرى؛

(ب) تدريب وتعزيز مراكز الإمتياز القائمة؛

(ج) النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب ودعمه؛

(د) تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

(هـ) إنشاء شراكات؛

(و) توفير المعلومات لصنع القرارات؛

(ز) النهوض بالدعم التكنولوجي؛

(ح) تقديم الدعم لمراكز الإنتاج الأنظف.

14- وتولي الخطة إهتماما خاصا بتعزيز الدعم المقدم للمنديات البيئية الوزارية الإقليمية لتمكينها من القيام بدور في تنفيذ وإستعراض الخطة وتحديد الحاجات الناشئة. وفي هذا الصدد، يتم تشجيع المنديات الوزارية الإقليمية والهيئات المشابهة لكي تحدد الأولويات الإقليمية التي يتم بحثها بواسطة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والتي يأخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعتباره.

15- كما يتم تشجيع الهيئات البيئية الوزارية الإقليمية القائمة، وهيئاتها الفرعية والجهات الأخرى ذات الصلة للقيام ببحث الخطة، ووضع توصيات للسياسات وتحديد

الأولويات بشكل منتظم. كما يتم تشجيعها على التوصية بنهج إستراتيجية من أجل تنفيذ الأجزاء الخاصة بالخطة في أقاليمها.

جيم- الصعيد العالمي

16- تعود الولاية الخاصة بأسلوب الإدارة البيئية الدولية والممنوحة من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الإستثنائية السابعة كارتاجنا إلى الحاجة إلى تنفيذ الخطة من خلال تنسيق أكبر مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستعزز مذكرة التفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة المشتركة لبناء القدرات بهدف وضع خطة إستراتيجية، مع الأخذ في الإعتبار الحاجة إلى وضع أشكال تشغيلية واضحة تمنع الإزدواجية وتراعي الإختصاصات الخاصة بكل من المنظمتين.

17- وتعتبر الخطة متممة ومنسقة مع الأنشطة والبرامج الجاري القيام بها في نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك برامج عمل الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع الأخذ في الإعتبار إستقلاليتها في إتخاذ القرارات، خاصة من خلال تقييمات الأمم المتحدة القطرية الموحدة وأطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال منسقي الأمم المتحدة المقيمين على المستوى القطري. وتستند الخطة إلى المقررات الحكومية الدولية التي صدرت بالفعل، بما في ذلك التوجيه الصادر عن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وعلى أن يتم مواصلة تطويرها جنباً إلى جنب مع الحاجات والأولويات الوطنية أو الإقليمية، بما في ذلك تلك التي تم تحديدها في المنتديات الحكومية الدولية المختلفة التي عقدت بالفعل على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

18- وينبغي أن يلعب برنامج الأمم المتحدة لبيئة دوراً إستباقياً بحيث يتم نشر أنشطته الخاصة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات بصورة أوسع في منظومة الأمم المتحدة وأن يتم دمج هذه الأنشطة في المبادرات القطرية التي يتم القيام بها على الصعيد الميداني.

19- وينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئ قاعدة بيانات مع كفاءة تحديثها باستمرار، تتيح الحصول على المعلومات بشأن الأنشطة الرئيسية القائمة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، مثل تلك التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإرتباط مع البرامج الخاصة بالشركاء المعنيين. وينبغي أن يؤدي هذا النشاط وظيفة مركز لتبادل المعلومات. وينبغي أن تكون قاعدة البيانات فعالة تكاليفياً، وتعتمد على الخبرة، وتكون مرتبطة بقواعد البيانات القائمة. ويجب أن تصمم لتبادل المعلومات العملية وينبغي أن تكفل شفافية أفضل مع تحاشي الإزدواجية.

دال- قائمة إرشادية للمجالات الرئيسية لأنشطة الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

20- الآتي بعد قائمة إرشادية بالقضايا الشاملة والمجالات المواضيعية التي ينبغي أن تتصدى لها الخطة:

(أ) القضايا الشاملة:

- 1‘ تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية البيئية أو ذات الصلة بالبيئة (المؤسسات الحكومية، القضاء، الإنفاذ)؛
- 2‘ وضع قانون بيئي وطني؛
- 3‘ تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- 4‘ المساعدة من أجل تيسير الإمتثال وإنفاذ الإلتزامات نحو الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتنفيذ التعهدات البيئية؛
- 5‘ إعداد، وتوحيد وتنفيذ الجوانب البيئية للخطط الوطنية للتنمية المستدامة؛
- 6‘ الفقر والبيئة، بما في ذلك تنفيذ برامج إستراتيجيات الحد من الفقر؛
- 7‘ تطوير القدرات الوطنية للبحوث، والرصد والتقييم، بما في ذلك التدريب على التقييم والإنذار المبكر؛
- 8‘ تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والإقليمية في مجالات جمع، وتحليل البيانات ورصد الإتجاهات البيئية؛
- 9‘ الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعلومات الخاصة بأحدث التقانات؛
- 10‘ تيسير الحصول على ودعم التقانات السليمة بيئياً والمهارات الخاصة بها؛
- 11‘ التعليم وإزكاء الوعي، بما في ذلك التشبيك فيما بين الجامعات التي لها برامج إمتياز في مجال البيئة؛
- 12‘ النهوض بأنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك دعم مراكز الإنتاج الأنظف؛
- 13‘ وضع إستراتيجيات للتنسيق الجنساني في السياسات البيئية؛

(ب) المجالات المواضيعية:

- 1' التنوع البيولوجي، بما في ذلك السلامة البيولوجية وقضية الأنواع الغازية؛
- 2' تغير المناخ؛
- 3' التصحر، والجفاف وتدهور الأراضي؛
- 4' موارد المياه العذبة؛
- 5' حفظ الأراضي الرطبة؛
- 6' المحيطات والبحار والمناطق الساحلية، بما في ذلك البحار الإقليمية وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛
- 7' المواد الكيميائية؛
- 8' إدارة النفايات؛
- 9' التلوث؛
- 10' الصحة والبيئة؛
- 11' التجارة والبيئة؛
- 12' الطاقة المتجددة؛
- 13' حفظ الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة لها عبر الحدود في حال إتفاق البلدان المعنية؛
- 14' التأهب والإستجابة لحالات الطوارئ البيئية؛
- 15' تصنيف الكائنات الحية؛
- 16' الغابات؛
- 17' تقييم ما بعد النزاعات؛
- 18' الإصحاح؛
- 19' الأمن الغذائي والبيئة.

هاء- التعاون بين الجنوب والجنوب

21- تؤكد الخطة على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود الموجهة نحو بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك من خلال تبادل الخبراء، والخبرات، والمعلومات والوثائق بين مؤسسات الجنوب من أجل تنمية الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات الجنوب، وتؤكد كذلك على أهمية دور التنمية

الإقتصادية والإجتماعية التي تقوم به المعرفة العلمية والتكنولوجيا، والتي لها تأثير رئيسي على الطريقة التي يتم بها استخدام موارد الأرض وتقاسمها فيما بين سكانها.

واو- المعلومات الخاصة بصنع القرارات: دور العلم، والرصد والتقييم

22- تدعم الخطة تنفيذ النتائج ذات الصلة للمشاوراة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي عقدت في نيروبي في 14 و 15 كانون الثاني/يناير 2004 (كما ترد في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4)، والتي تحدد عددا من الحاجات الهامة لبناء القدرات. وتشمل هذه الحاجات الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية الخاصة بجمع البيانات، والبحوث، والتحليل، والرصد والتقييم البيئي المتكامل؛ وتطوير القدرات المؤسسية، وتدريب الموظفين وتقديم الدعم للتقانات المناسبة والقابلة للتكيف؛ وتقديم الدعم للتقييمات الخاصة بالقضايا البيئية ذات الأهمية الإقليمية ودون الإقليمية وللتقييم والإنذار المبكر بشأن القضايا البيئية الناشئة؛ وتقديم الدعم للتبادلات العلمية ولإنشاء شبكات معلومات بيئية متعددة المجالات؛ والنهوض بالنهج التشاركية المتناسكة.

23- وينبغي أن يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز قدرات الحكومات الوطنية لجمع وتحليل البيانات البيئية لإستخدامها في صنع القرارات وللمشاركة في عمليات التقييم الأوسع نطاقا، بما في ذلك، من ضمن أشياء أخرى، توقعات البيئة العالمية.

زاي- الإبلاغ، والرصد والتقييم

24- تنهض الخطة بأعباء الإبلاغ بشأن تنفيذها إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي أن يتم القيام بهذا الإبلاغ طبقا للعملية الواردة بالفقرة 29 أدناه، وينبغي أن يشمل الآتي:

(أ) تقييم من الحكومات المتلقية بشأن نتائج المساعدة أو التدريب الذي تم الحصول عليه: وينبغي أن يستخدم ذلك لتحسين فعالية المساعدة، وينبغي ألا يستخدم كشرط مسبق لتوفير هذه المساعدة؛

(ب) إبلاغ من أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن عدد الطلبات، ورصد للنواتج والنتائج القابلة للقياس والنوعية، وتقرير تقييم بشأن الوضع التمويلي للخطة.

25- وينبغي على كل حكومة من الحكومات التي تتلقى جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة ببناء القدرات والدعم التكنولوجي أن تسعى من أجل أن تستخدم بفعالية القدرات أو التقانات المكتسبة من خلال التدريب أو من خلال الجهود الأخرى لبناء القدرات والحفاظ على هذه القدرات أو التقانات بعد الإنتهاء من هذه الجهود. وعلى الحكومات المتلقية أن تقوم بالإبلاغ بشأن نتائج بناء القدرات أو الدعم التكنولوجي

المتحصل عليه. وسيشمل ذلك تقييم البرامج والموظفين الذين تم تدريبهم بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خامسا- آليات التنسيق

26- ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحقيق إتصال، وتعاون، وتنسيق وتآزر أفضل وأكبر مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل ضمان الإستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المحدودة، وتعزيز الأنشطة الإقليمية والقطرية وتقديم منبر لنهج متعددة الأطراف وتناسق في نقل التكنولوجيا، مع حماية حقوق الملكية الفكرية؛ مع الوضع في الإعتبار الولايات الخاصة والإستقلالية في إتخاذ القرار لكل الجهات المعنية وإستخدام آليات التنسيق القائمة المشتركة بين الوكالات. ويجب على كل الوكالات في منظومة الأمم المتحدة أن تضع في إعتبارها الخطة عند التخطيط لجهودها الخاصة للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

27- ونظرا لأن أنشطة بناء القدرات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة تتم داخل برامج عمل شعبه المنفصلة، وذلك طبقا للوضع الوظيفي والتنظيمي الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لذا فإن هناك حاجة لإنشاء قاعدة بيانات شاملة، يسهل الوصول إليها بالنسبة لجميع البلدان ويتم تحديثها بإنتظام، خاصة بأنشطة الدعم التكنولوجي وبناء القدرات مع مراجع وروابط مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وينبغي لهذه القاعدة أن تبرز الخطة ويتم مواصلة تطويرها جنبا إلى جنب مع الخطة.

28- وينبغي أن يكون تنفيذ الخطة موجهها بواسطة أولويات وخطط العمل، إن وجدت، الوطنية والإقليمية لبناء القدرات، والتي ستحتاج كذلك إلى الدعم من الآليات الإقليمية، اعتمادا على المؤسسات القائمة، على كل من الصعيد الحكومي الدولي ومستوى الأمانة.

ألف- الصعيد الحكومي الدولي

1- ترتيبات المتابعة العالمية

29- سيقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بإستعراض الخطة بصورة منتظمة وتقديم التوجيهات الخاصة بالسياسات، من منطلق ولايته الخاصة بإستعراض البيئة العالمية وللنهوض بالتعاون الدولي. وستكون العملية الحكومية الدولية على المستوى العالمي كالتالي:

(أ) ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في كل دورة، بمتابعة وإستعراض وتقديم توجيه بشأن الخطة، وينبغي أن يخصص في كل دورة من دوراته العادية الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة؛

(ب) وفيما بين الدورات، ينبغي أن تقوم لجنة الممثلين الدائمين بمتابعة، ورصد وإستعراض تنفيذ الخطة وفعاليتها؛

(ج) وينبغي على المدير التنفيذي القيام بإعداد التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، بما في ذلك تعبئة الموارد، وتحديد الحاجات والأولويات الإقليمية والوطنية، وتقييم الإستجابة للطلبات المتلقاة؛

(د) وينبغي أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالإشراف والتوجيه بالنسبة لأعمال بناء القدرات والدعم التكنولوجي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) وينبغي كذلك أن يقوم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بتلقي، وإستعراض ومناقشة التقارير الخاصة بجهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع إبراز الأولويات الناتجة في مناقشاته وفي برنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

2- الصعيد الإقليمي

30- وعلى الصعيد الإقليمي، ستلعب كل من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما. وسيكون على الهيئات البيئية الوزارية الإقليمية القائمة، وهيئاتها الفرعية والجهات الأخرى ذات الصلة أن تقوم بصفة منتظمة ببحث تنفيذ الخطة، ووضع التوصيات خاصة بالسياسات وتحديد الأولويات. كما ستوصي هذه الهيئات بإتباع نهج إستراتيجية لتنفيذ المكونات الخاصة بالخطة في أقاليمها.

3- مستوى الأمانة

31- سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة لتنفيذ الخطة، بما في ذلك التنسيق الداخلي، كما سيقوم بالآتي:

(أ) ينبغي أن تقوم الأمانة بإنتظام بإبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بشأن تنفيذ الخطة؛

(ب) داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي أن تؤول المسؤولية الكاملة عن تنفيذ الخطة إل المدير التنفيذي، والذي يجب عليه التأكد من إدماجها في المنظمة بأكملها، مع تحاشي خلق أي طبقات بيروقراطية إضافية أو جديدة. وينبغي أن ينشئ المدير التنفيذي مركز إتصال مخصص داخل المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتيسير التنسيق الداخلي فيما بين الشعب والمكاتب الإقليمية، والتي ينبغي أن تقوم جميعها بتحديد نقاط دخول وعملية تتسم بالشفافية لتلقي، وتتبع وتوزيع طلبات الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. كما ينبغي على المدير التنفيذي أن يعهد إلى كل شعبة

ومكتب إقليمي بمهمة تحديد مركز إتصال للخطة، ذو مسؤوليات وظيفية وللإشراف على أنشطة بناء القدرات الخاصة بشعبة محددة؛

(ج) ينبغي أن يتأكد المدير التنفيذي من أن الشعبة المسؤولة عن التنسيق الإقليمي معززة بما فيه الكفاية وأن شبكة المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن تساعد بفعالية المنتديات البيئية الإقليمية ودون الإقليمية في تيسير المعالجة، والتنفيذ، والإستعراض والإبلاغ بشأن طلبات الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. كما يجب تعزيز جهود النهوض بالتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات في هذا السياق؛

(د) كما يجب أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة، وسهلة الإستخدام، ويتم تحديثها بانتظام بشأن أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي، على أن تكون لها علاقات وروابط مع الوكالات الأخرى المعنية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي جعل قاعدة البيانات تلك متاحة ويسهل الوصول إليها بالنسبة لجميع البلدان، وفي صور وأشكال إلكترونية ومطبوعة، ويجب أن تبرز الخطة ويتم مواصلة تطويرها جنباً إلى جنب مع الخطة؛

(هـ) ينبغي تعزيز وتطوير القدرات العلمية والتقنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمتكمين من التوصيل الأفضل للمشورة والمساعدة التكنولوجية المتعلقة، بصفة خاصة، بالتقانات السليمة بيئياً والمهارات الخاصة بها؛

(و) ينبغي أن يعين برنامج الأمم المتحدة للبيئة نقاط دخول غير مركزية وأن يستخدم تدابير شفافة لتلقي، وتوزيع ومعالجة طلبات بناء القدرات والمساعدة التكنولوجية إستناداً إلى أفضل الممارسات المتاحة القائمة؛

(ز) يجب إتباع نهج سعودي على المستوى القطري يستجيب للحكومات والمنتديات الحكومية الدولية الإقليمية أو دون الإقليمية، وكذلك لهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ويحافظ في نفس الوقت على مرونة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إزاء تقييم الطلبات والإستجابة لها. وتعتبر الملكية الوطنية حاسمة إذا كان مقدراً أن تحتفظ الحكومات وتدعم القدرات التي تم بناءها.

(ح) وينبغي على المدير التنفيذي أن يقوم بإنشاء نظام شامل وشفاف لرصد حافظة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات والدعم التكنولوجي ولتحديد الطلبات الواردة والإبلاغ السنوي بشأنها، وبشأن الثغرات الموجودة وتحليل النجاحات، ونقاط الضعف والدروس المستفادة. ويجب أن يتم تحديد هذه الحافظة بوضوح في برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين. وفي هذا السياق، يجب على كل شعبة أن تشير في برنامج عملها وميزانيتها لفترة السنتين إلى أنشطتها الخاصة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات والتكاليف المرتبطة بها؛

(ط) ينبغي أن يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويعمل على إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص كتكملة للتعهدات الحكومية الدولية الخاصة بتنفيذ برامج بناء القدرات والدعم التكنولوجي.

32- عند إبلاغه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بشأن تنفيذ الخطة، ينبغي أن يقيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدى توافر الموارد التقنية والمالية اللازمة، علاوة على تقييم فعالية وإستدامة جهود بناء القدرات على الأصعدة الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية.

سادسا- الآليات المالية

33- طبقا للمقرر د.إ - 1/7، فإن الخطة ينبغي تنفيذها من خلال توليفة من الآليات والخيارات المالية الطوعية التي ستقدم موارد إضافية. وينبغي أن تكون هذه الآليات المالية شفافة ومسؤولة وأن تكون متسقة مع القواعد المالية لصندوق البيئة. وينبغي أن يكون التمويل مستقرا، وكافيا ويمكن التنبؤ به.

34- ومن أجل إبراز تنسيق الدعم التكنولوجي وبناء القدرات داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنه ينبغي على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يستخدم صندوق البيئة لهذه الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة المتغيرة للمطالب المالية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وينبغي أن تكون الموارد المخصصة لهذه الأنشطة قابلة للتنبؤ بها وأن تدعم عناصر البرنامج الأخرى. كما ينبغي أن تنتظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في زيادة مساهماتها إلى صندوق البيئة. وفي هذا الصدد، يمكن لهذه الدول بحث آليات طوعية مختلفة، على نحو ما هو متوخى في المقرر د.إ - 1/7.

35- وعلى نحو ما يدعو إليه المقرر د.إ - 1/7، سيتم إنشاء شراكة إستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية وتقديمها إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومجلس مرفق البيئة العالمية لإعتمادها. وستساهم هذه الشراكة في مواصلة تحقيق أهداف الخطة.

36- كما سيعتمد تنفيذ الخطة على تعبئة موارد من مصادر أخرى، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن تكمل هذه الشراكات التعهدات الحكومية الدولية لا أن تحل محلها.